

المغرب يسرع الخطى لتحسين النظام الضريبي

جدل في تونس حول قانون الميزانية التكميلي

غياب المبررات يضع مفاوضات الاقتراض على المحك



هوامش ضئيلة للسيولة

وأثار مسألة الأخذ بالرد داخل الأوساط الاقتصادية والسياسية في تونس حول قانون الميزانية التكميلي الذي من المقرر عرضه في يوليو الجاري جدلا واسعا، حيث يؤكد البعض أن ذلك غير منطقي في ظل الوضع الراهن فيما يراه آخرون ضرورة لمعالجة اختلالات فرضيات ميزانية 2021.

وكان رئيس الحكومة هشام المشيشي قد بدأ منذ مطلع مايو الماضي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد وفق خارطة إصلاحات اقتصادية تهم الدعم ومناخ الأعمال والبيروقراطية والشركات العامة المتعثرة وكتلة الأجور.

وسعر برميل النفط الذي حدد بحوالي 45 دولارا في الميزانية في حين أنه بلغ حوالي 63 دولارا.

وقد بدأ منذ مطلع مايو الماضي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد وفق خارطة إصلاحات اقتصادية تهم الدعم ومناخ الأعمال والبيروقراطية والشركات العامة المتعثرة وكتلة الأجور.

وقد بدأ منذ مطلع مايو الماضي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد وفق خارطة إصلاحات اقتصادية تهم الدعم ومناخ الأعمال والبيروقراطية والشركات العامة المتعثرة وكتلة الأجور.

وقد بدأ منذ مطلع مايو الماضي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد وفق خارطة إصلاحات اقتصادية تهم الدعم ومناخ الأعمال والبيروقراطية والشركات العامة المتعثرة وكتلة الأجور.

وقد بدأ منذ مطلع مايو الماضي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد وفق خارطة إصلاحات اقتصادية تهم الدعم ومناخ الأعمال والبيروقراطية والشركات العامة المتعثرة وكتلة الأجور.

وقد بدأ منذ مطلع مايو الماضي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد وفق خارطة إصلاحات اقتصادية تهم الدعم ومناخ الأعمال والبيروقراطية والشركات العامة المتعثرة وكتلة الأجور.

سرع المغرب من وتيرة خطواته لتعديل أوتار النظام الضريبي ضمن خطط إصلاح الاقتصاد بهدف تحقيق العدالة الجبائية وتعزيز العوائد المالية لميزانية الدولة مع مراعاة تخفيف الضغوط المالية على الطبقة الوسطى ومحدودي الدخل وتقديم إعفاءات للشركات لدعم بيئة الأعمال.

الرباط - قطع المغرب شوطا مهما باتجاه تعزيز النظام الضريبي بحيث يحقق الفاعلية والتوازن مما يتيح تعبئة كل الإمكانيات الضريبية لتمويل الميزانية حتى تتمكن الحكومة من النهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الإدماج والتماسك الاجتماعي. وتكررت وكالة الأنباء المغربية الرسمية أن العاهل المغربي الملك محمد السادس صادق خلال ترأسه مجلسا وزاريا في وقت سابق هذا الأسبوع للنظر في مشروع قانون يتعلق بالإصلاح الضريبي، والذي كان قد طلب من الحكومة إعادة النظر في النظام القديم بناء على توصيات قدمتها استشارة وطنية أجريت في مايو 2019.

وتضمنت توصيات الاستشارة في ذلك الوقت، والتي تسعى لوضع المبادئ العامة لقوانين المالية في المستقبل، تأكيد حيادية ضريبة القيمة المضافة والترحج الضريبي، إضافة إلى تجميع الضرائب المحلية والرسوم شبه الضريبية في قانون واحد.

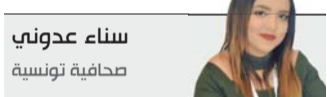
ويشمل الإصلاح مراجعة ضريبة الدخل وتوسيع قاعدة ضرائب الدخل المهنية، من أجل دعم ذوي الدخل المنخفضة والطبقات المتوسطة. وتشهد الحكومة منذ سنوات على الأيا يظلل أي قطاع أو نشاط خارج نظام الضرائب لأن المبدأ يستوجب على جميع دافعي الضرائب تقديم تصريجاتهم، حتى وإن كانوا معينين أو خاضعين لمستوى صفر من الضريبة. وتأتي الخطوة بالتزامن مع إصدار المديرية العامة للضرائب بيانات رسمية الأرباع تشير إلى أن إجمالي عائدات الضرائب للعام الماضي تراجعت بواقع 5.4 في المئة لتبلغ نحو 144.8 مليار درهم (16.2 مليار دولار) رغم الأزمة الصحية. وكان صندوق النقد الدولي قد قال



زكريا فيرانيو

إصلاح النظام برسي علاقة جيدة بين الدولة ودافعي الضرائب

ومن المتوقع أن يعكس الإصلاح الضريبي على الاستثمارات، إذ إن منح إعفاءات وحوافز للشركات عن أعمالها وأرباحها سيحطئ نفسا جيدا لبيئة الأعمال بحيث يمكن أن تخدم الاقتصاد المحلي بشكل أكبر من خلال حصول عوائد ضريبية أعلى. وبلغت المداخل الصافية للضريبة على الشركات بنهاية العام الماضي 51.6 مليار درهم (5.8 مليار دولار)، في حين بلغت المساهمة الاجتماعية للضمان على الأرباح حوالي 2.2 مليار درهم (نحو 250 مليون دولار). أما عوائد ما يتعلق بالمداخل الصافية للضريبة على الدخل، فقد بلغت 42.4 مليار درهم (4.75 مليار دولار)، بينما وصلت عائدات الضريبة على القيمة المضافة إلى قرابة 41.5 مليار درهم (4.65 مليار دولار). وتوقع البنك الدولي في تقرير نشره مطلع الشهر الماضي، نمو الاقتصاد المغربي بنسبة 4.6 في المئة خلال 2021، بأفضل من توقعاته السابقة.



سناء عدوني

صحافية تونسية

تونس - يطرح الجدل حول قانون الميزانية التكميلي في تونس تساؤلات حول جدوى هذه الخطوة في ظل تباين الآراء حول هذه المبادرة وفعاليتها ومبرراتها خصوصا في ظل الوضع المتمس بالضبابية بالتزامن مع المفاوضات مع المانحين.

وقال رئيس حلقة المالمين التونسيين والمحلل الاقتصادي عبدالقادر بورديقة في تصريح خاص لـ"العرب"، إن "الحديث عن قانون الميزانية في ظل هذا الوضع الراهن غير منطقي وغير معقول نظرا إلى عدم وجود مبرراته وعدم وجود وضوح على مدى الأشهر القادمة". ورجح عضو لجنة المالية في البرلمان هشام العجوني لـ"العرب"، أن "الحكومة لن تقدم قانون ميزانية تكميلي قبل العطلة البرلمانية". وأرجح العجوني السبب في ذلك إلى "إشكاليات عدم وجود موارد من القروض". واستبعد بورديقة قيام البنك المركزي بباي عملية طباعة نقود، مشيرا إلى أن استقلالية البنك المركزي وشخصية محافظه مروان العباسي لا يمكن أن تسمحا للسلطة التنفيذية بتدخل دون ضوابط في سياسته النقدية.

ويصر خبراء أن القيام بإقرار قانون ميزانية تكميلي يرسل رسالة سلبية للمانحين بشأن عدم جدية وفاعلية التوقعات المالية والاقتصادية لقانون الميزانية للعام الماضي، كما يعطي إشارة عن اللخبطة التي تعيشها الحكومات وهو ما يفسر تأجيل الحكومة لهذه الخطوة.

خلال الفترة الأخيرة رجحت بعض الأوساط الاقتصادية تأجيل الحكومة لقانون الميزانية التكميلي لنهايتها في دفع المركزي لطباعة النقود، وهو أمر غير منطقي حسب خبراء اقتصاد في وقت تتفاوض فيه تونس مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض جديد وفي ظل غياب أي مؤشرات منطقية لذلك.

وتعتبر بعض الأوساط الاقتصادية أن التأخير في إعداد مشروع قانون الميزانية التكميلي والمصادقة عليه سيعلق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نظرا إلى اختلال الأرقام والفرضيات التي بنيت على أساسها ميزانية الدولة لسنة 2021. ويبرز هؤلاء ذلك بالفارق الكبير بين حجم النفقات وحجم الموارد، كما أن الفرضيات التي بني على أساسها قانون الميزانية لسنة 2021 لم تكن واقعية مثل فرضية نسبة النمو المتوقعة

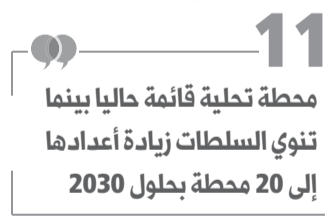
الجزائر تهرب من الفقر المائي بتحلية مياه البحر

لكن السلطات تستهدف زيادة أعداد محطات التحلية لتبلغ قرابة 20 محطة بحلول 2030 لتعويض مياه السدود التي ستحول إلى القطاع الزراعي. وتشير التقديرات الصادرة عن المؤسسة الدولية إلى أن الجزائريين يستهلكون سنويا ما بين 3.6 إلى نحو 4 مليارات متر مكعب، 30 في المئة منها تأتي من السدود، فيما تأتي البقية من الآبار ومحطات تحلية مياه البحر.

وسنبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى وزير الموارد المائية في حكومة تصريف الأعمال مصطفى كمال ميهوبي، قوله إن "البديل في الوقت الحالي يكمن في تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المستعملة لتغطية العجز". ولم يكشف ميهوبي عن تفاصيل حول المشاريع المتوقع أن تطلقها السلطات في الفترة المقبلة وما إذا كانت ستكون بالشراكة مع مستثمرين أجانب. لكنه أشار إلى أن أربع محطات لتحلية مياه البحر ستدخل الخدمة بين شهري يوليو وأغسطس 2021 بهدف تعزيز خدمة الغامة للماء في الجزائر العاصمة وضواحيها.

وحمل بيان صادر عن وزارة الموارد المائية الأمد الماضي في طياته الكثير من المخاوف بسبب نقص المياه حين قال إن البلاد "تشهد أزمة حادة دفعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة". وقالت الوزارة حينها إن "الجزائر تعيش على غرار دول البحر المتوسط عجزا مائيا ناجما عن التغيرات المناخية التي أثرت بشكل كبير على الدورات الطبيعية لتساقط الأمطار". وادى ذلك إلى تراجع كبير في منسوب مياه السدود عبر البلاد، خاصة في المناطق الوسطى والغربية مع تسجيل نسبة عجز تقدر بنحو 25 في المئة من احتياطي السودان.

المياه الجوفية، والاستعانة بتأهيل محطات تحلية مياه البحر وتوسيعها وبناء محطات جديدة على المدى القصير لتغطية العجز في مياه الشرب.



11 محطة تحلية قائمة حاليا بينما تنوي السلطات زيادة أعدادها إلى 20 محطة بحلول 2030

ووضعت الحكومة كذلك خطة بديلة لتغطية العجز المسجل في مياه الشرب على مستوى المدن المرتبطة بنسب متفاوتة في التزود بمياه السطحية. وتمتلك الجزائر حاليا 11 محطة لتحلية مياه البحر، منها عشر محطات تنتج مليوني متر مكعب يوميا، وهي لا تغطي سوى نسبة ضئيلة من احتياجات السكان البالغ عددهم قرابة أربعين مليون نسمة.



مواجهة العطش التحدي الأكبر

الجزائر - كشفت الجزائر عن خطة لتنفيذ برنامج طموح يتمثل في بناء محطات تحلية مياه البحر في المدن الساحلية وتوسيع المحطات القديمة للابتعاد تدريجيا عن خط الفقر المائي بعد أن صار مشكلة استراتيجية للدولة في ظل تواصل الجفاف، الذي ضرب شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة.

وتتسكن العديد من مناطق البلاد من نقص كبير في الماء الصالح للشرب وخاصة في فصل الصيف جراء جفاف السدود التي كانت الدولة النغطية تعتمد عليها بشكل رئيسي لتغطية حاجة السكان في فترات احتباس الأمطار. وقررت الحكومة إطلاق مشاريع في الولايات الغربية بالخصوص ولاية وهران ثاني أكبر مدينة جزائرية من حيث السكان، باعتماد محطات تحلية مياه البحر.

كما قررت الانطلاق في إنجاز برنامج استعجالي للحد من العجز في المياه السطحية عبر تعزيز قدرات إنتاج

ووتزايد جدل الية قانون الميزانية التكميلي في تونس بعد ثورة يناير 2011 حيث فرضت المتغيرات الاجتماعية وتضاعد المطالبية الشعبية ضغوطا كبيرة على ميزانية الدولة فضلا على عدم الاستقرار المالي والجبائي والاقتصادي. وأوضح المحلل الاقتصادي بورديقة أن "إقرار موازنة تكميلية يتم اعتماده في حالات تغير سعر برميل البترول او بطريقة مفاجئة أو تغير سعر الصرف أو في حالة حجر صحي شامل يتسبب في تقلب الموارد المالية ويفرض تحديات غير محسوبة لدعم المؤسسات والاقتصاد". وفي هذا السياق أكد أن "علق ميزانية الدولة بصفة نهائية لا يتم إلا من خلال معطيات وبيانات عملية واضحة للنفقات والمداخيل ونسب النمو المتوقعة وكتلة الأجور، لافتا إلى أن الحديث عن قانون تكميلي بالتزامن مع مفاوضات مع صندوق النقد الدولي يعتبر انتحارا".